الدرس الأول

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وإمام المتقين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:-

(المتن)

"الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد، والصفات، وفي الشرع والقدر؛ لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما؛ فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة، والعبادة لابد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال.

لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي يُوقعها في أنواع الضلالة".

(الشرح)

هذا ابتداء من شيخ الإسلام -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى- بخطبة الحاجة والتي ينبغي أن يقدمها الإنسان بين يدي حاجته، في مجلس العلم، في خُطبة، في خُطبة، في كل ما يحتاج إليه الإنسان يقدم ويبتدئ بالحمد لله، الحمد نحتاج إلى معرفته في أثناء دراسة الكتاب.

وربما نمر بكثير من الكلمات لا نشرحها؛ لأنه سبق شرحها، ولا نريد أن ننزل إلى كل كلمة من الكلمات نشرحها، وإنما بحسب ما نحتاجه إن شاء الله تَعَالَى.

"الحمد" بعض أهل العلم يقول: بأنه هو: أن نصف الله -تَعَالَى- بكماله وبإحسانه، أو أنه نوع من الثناء، أو أنه مقلوب المدح؛ فهو نوع من المدح، "الحمد" (ال) هنا استغراقية، أي أن كل المحامد ثابتة له - سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- فهو يُحمد بكماله في نفسه، بكماله في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، ويُحمد أيضًا بإحسانه إلى خلقه؛ فقد أسبغ علينا ألوانًا من الإحسان ظاهرة وباطنة لا نعلم منها إلا بعض ما ظهر، ولو فتش الإنسان عن الإحسان الذي أسبغه الله عز وجل على خلقه مؤمنهم وكافرهم ما استطاع أن يجمع إلا القليل، القليل.

ولذلك فهو يُحمد بكماله، ويُحمد بإحسانه، مقصودنا في ذلك: لو أنك أردت أن تمتدح إنساناً ولله المثل الأعلى، فقد تمتدحه لكمال فيه: لصدقه، ولحسن خلقه، ولحسن سيرته، وهكذا.

وربما تمتدحه؛ لأنه أحسن إليك، فأنت تمتدحه من باب ردِّ الجميل، أو نوع من ذلك، وبالتالي فحمدنا لله هو نوع من شكره، وليس الحمد كلمة تطابق الشكر أبدًا، وإنما هي أعلى من ذلك.

فنحن نقول: هذه الكلمة استغرقت الوصف بأنواع الكمال لله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-والوصف بإحسانه إلينا، قال: "نحمده"، يعني أننا بعد أن ذكرنا هذا الحمد نحمده بهذا الحمد، "ونستعينه ونستغفره"، نطلب منه العون وهو - سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- المستعان، وإذا لم يُعِن فإن العبد يُخذل.

"ونستغفره" لأن العبد إذا كان لا يبوء ولا يعترف بالذنب فإن هذا ذنب، فليستغفر الله دائمًا، ومن أسباب عون الله للعبد ذله له، واعترافه بذنبه.

"ونعوذ بالله من شرور أنفسنا" نلجأ إليه ونلوذ به من شرور أنفسنا، وهذه الشرور، إما أن تكون نفس المعاصي، وإما أن تكون دواعي المعاصي من النفوس، وإما أن تكون أثار تلك المعاصي، وكل ذلك من سيئات النفوس.

النفوس لها سيئات قد تظهر، وقد تختفي، فحين تظهر تعلمها، وإذا خفيت عنك، ربما خفيت عنك وظهرت لغيرك، وربما خفيت عن غيرك وظهرت لكنها دائمًا يعلمها الله عز وجل، ولذلك فأنت تستغفره مما تعلم، ومما لا تعلم مما يعلمه الله، سُبْحَانَهُ وَتَعالَى.

"من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له" وهذا معلوم؛ لأن الهداية بيد الله، والكلام عن هذا الموضوع سيكون لنا معه وقفة إن شاء الله -تَعَالَى- في الجزء الأخير من الكتاب.

"وأشهد ألا إله إلا الله"، نلحظ هنا أنه في بداية الكلام قال: "نحمده" فهذا جمع، وهنا لم يقل: ونشهد، وإنما قال: "وأشهد"؛ لأن الحمد كل مخلوق مطالب به، وأنا أحمد عن نفسي وغيري، وأستغفر لنفسي ولغيري، وأما الشهادة فإنها عن شيء في القلب، عن شيء يعلمه الإنسان؛ فهو يشهد به بنفسه، كما ذكر ذلك مشايخنا، رحمهم الله تعالى.

"لا إله إلا الله"، والإله المعبود، ولا نريد أن نقف كثيرًا عند هذا، والمقصود أنه لا معبود بحق إلا الله - سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- "وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله" فهو المتبوع بحق وحده أيضًا، وهو عبد لا يُعبَد، ورسول لا يُكذّب، والرسول الذي نشهد له بالرسالة هو من نشهد له علمًا وعملًا، نصدقه فيما أخبر، ونطيعه فيما أمر، ونعبد الله بما شرع، لا بالأهواء والبدع.

قال: "صلى الله عليه وعلى آله"، والصلاة عليه منا هي الدعاء له بالثناء عليه، وصلاة الملائكة الثناء عليه في الملأ الأعلى، وصلاة الملائكة وصلاتنا دعاء له بأن يكون الأعلى، وصلاة الله عليه هي ثناؤه - سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- عليه في الملأ الأعلى، وصلاة الملائكة وصلاتنا دعاء له بأن يكون له ذلك الفضل عند الله، سُبْحَانَهُ وَتَعالَى، "وسلم تسليماً كثيرًا" سلم عليه أي برَّأه وأبعده عن كل ما يعيبه، أو يؤذيه ونحو ذلك.

قال: "أما بعد: فقد سألني من تعينت إجابته"، من الناس من إذا سأل لا يجب عليك أن تجيب، إما بسبب السائل، وإما بسبب المسئول، إذا كان المسئول ليس عنده جواب لجهله، أو لأنه لم يحقق هذه المسألة بالذات؛ لأن الإنسان يحتاج في تحقيق المسائل إلى معرفة حكم الله فيها، وحكم رسوله -عليه الصلاة والسلام-، ومعرفة الذي سئل عنه من خلال معرفة الدوافع و... و... إلى آخره.

فإذا علم الواقعة، وعلم الواقع المسئول عنه واستفرغ وسعه، وبذل جهده في معرفة حكم الله ورسوله في ذلك الشيء، فبعد ذلك يكون بين الأجر والأجرين، وأما في مسائل الاعتقاد فينبغي على الإنسان أن يتكلم فيما هو معتقد السلف، لا يزيد ولا ينقص عليه.

فإما أن يكون بسبب السائل، فلا يُجيب إذا لم يكن متمكنًا مما سئل عنه، وإما أن يكون بسبب المسئول؛ لأن المسئول لا يحتمل مثل هذا السؤال، أو لا يلزم المسئول أن يجيب؛ لعدم تعين الجواب؛ لأنه غير مطلوب من المسئول، لكن هناك أسئلة يتعين على المسئول أن يُجيب عليها، يعني فرض عين في حقه.

فشيخ الإسلام يقول: تعين عليه أن يجيبها، إذن أحد أسباب كتابة هذه الرسالة أنه سئل بسؤال من تعين عليه إجابته؛ لأنه هو أهل للإجابة، ولأن الناس تحتاج إلى ذلك.

قال: "أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس"، وهذا فيه أن شيخ الإسلام كان يتكلم في هذه المسائل، وتعلمون أن شيخ الإسلام في وقت مبكر من حياته كتب العقيدة الواسطية، وفي وقت مبكر من حياته كتب العقيدة الحموية، هل تذكرون كم كان عمر شيخ الإسلام؟ سبع وثلاثين سنة تقريبًا، يعني وهو صغير في السن.

وكان شيخ الإسلام -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى- كتب هذا وذاك في ذلك السن، وكان دائمًا يبين للناس، يدرسهم، يجلس إليهم، يسألونه فيجيبهم، وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى- أيضًا قواعد عليها مدار كلامه، لا يكاد يتكلم في علم من العلوم، أو في فن من الفنون إلا ويذكر بعض تلك القواعد، وتشعر أنها مطردة من شيخ الإسلام.

فطولب بأن يكتب ما كان يتكلم عليه من المسائل، "بعض ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد، وفي الصفات، وفي الشرع والقدر"، يعني من كلامه -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى- في تلك المجالس ما يتعلق بأنواع التوحيد، توحيد الأسماء والصفات، وكذلك في الشرع والقدر.

إذن هذان قسمان:-

القسم الأول سنبدأ الكلام عليه الآن إن شاء الله -تَعَالَى- والقسم الأخير سيكون في آخر الكتاب.

القسم الأول يتكلم عن الأسماء والصفات بالتفصيل، في الاحتجاج لإثبات الأسماء والصفات، والرد على من أنكرها، أو حرفها، أو فوض في هذه الأسماء والصفات، أما الكلام عن الشرع والقدر فإنه سيؤخره، لكنه سيقدم شيئًا قليلًا في هذا الباب يتكلم عليه.

قال: "لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين"، هذا أيضًا سبب آخر لكتابة هذه الرسالة، حاجة الناس ماسة إلى تحقيق هذين الأصلين.

- الأصل الأول: توحيد الأسماء والصفات.
- الثاني: هو التوحيد في أي شيء؟ توحيد الشرع والقدر في أي أنواع التوحيد؟ هل هو من توحيد الأسماء والصفات؟ أم من توحيد الربوبية، أم توحيد الألوهية؟ توحيد الألوهية.

وقال: الشرع والقدر؛ لأن العبد الموحد في توحيد الألوهية ينبغي عليه أن يحقق هذين الأصلين: الشرع والقدر، الشرع المتمثل بالأمر والنهي، أو بالتزام المكلف بأوامر الله ونواهيه، بالشريعة، بالانقياد لذلك.

الثاني: القدر، وهو أنه يعلم أن ما كان من العبد فإنه مقدر، وسيأتي الكلام عن هذا بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

والسبب في ذكر الشرع والقدر معًا: أن من حقق الشرع وبالغ في تحقيقه فرط في إثبات القدر، ومن أثبت القدر وبالغ في إثباته وتحقيقه قد يفرِّط في الشرع؛ لأن الذي يثبت الشرع يقول: أنا مأمور ومنهي؛ إذن فلو لم أكن أنا مالكًا لأفعالي فما المنفعة من أن يُقال لي: افعل كذا ولا تفعل كذا، فيفرط في إثبات القدر، يقول: إذن عملي هذا ليس بإرادة الله، هكذا يتصور، أنا أتيت إلى الكلام من آخره حتى يُفهم.

وكذلك من حقق القدر حتى بلغ الجبر يُفرط في الشرع، يقول: كل ما يكون مني فهو مطلوب لله، لا، المطلوب هو تحقيق هذا وهذا، أن يعلم أن علم الله بما يكون من أفعال العبد، الكتاب المترتب على هذا العلم هو لكمال علم الله، بل لكمال صفاته - سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- فما يجوز عليه أن ينقص من علمه شيء، يعلم ليس فقط أفعال العباد بل ما من ورقة تسقط إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض، ولا رطب ولا يابس، لا صغير ولا كبير، ولا نقير، ولا قطمير، ولا حال، ولا فعل ولا انتقال، ولا همس، ولا سر، ولا ما هو أخفى من السر إلا ويعلمه، ويعلم ذلك من الأزل.

فالقضية ليست مختصة بأفعال بني آدم، وأفعال بني آدم هي من جملة ما علمه -سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- وكتب ما يكون منه أيضًا، هذا: علمه بما سيكون، ومشيئته التي لا يحصل شيء إلا بها- هذا ليس مجبرًا للعبد أن يفعل هذا أو ذاك، سيأتي الكلام على تفصيل ذلك إن شاء الله -تَعَالَى- فمن جمع بين الشرع والقدر فهو الموحد.

إذن لمسيس حاجة الناس إليهما: إلى تحقيق هذين الأصلين، قال: "وكثرة الاضطراب فيهما"، يعني أن الناس ينبغي عليهم أن يحققوا هذا ومع ذلك فقد وقع اضطراب شديد، كذلك من الناس من حقق القدر حتى خرج إلى الجبر، ومنهم من فرط فيه حتى خرج إلى نفي القدر.

قال: "فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما"، يعني مع شدة هذه الحاجة، ومسيس هذه الحاجة، قال: "ومع أن أهل النظر، والعلم، والإرادة، والعبادة"، أهل النظر يدخل فيهم كل نظر، سواء كان من أهل العلم الذين يدققون، ويحققون، ويؤصلون في العلم، ويستدلون له، أو من غيرهم من أهل الكلام، ولكن كلام من أهل النظر والعلم ينصب على أهل العلم أكثر،أي الذين غلب عليهم العلم المقترن بالعبادة والطاعة.

"والإرادة والعبادة"، الصنف الثاني الذي قد يكون معه علم، وقد لا يكون معه علم، لكنه معه التعبد، فهؤلاء وأولئك "مع أن أهل العلم والنظر والإرادة والعبادة، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال"، هؤلاء سواء كانوا من أهل العبادة يحصل لهم من الخواطر، وكذلك يخطر في بالهم أقوال تمر بخواطرهم "ما يحتاجون معه من بيان الهدى من الضلال".

إذن السبب الثالث: هو بيان ما يحتاج إليه الناس في ما اضطربوا فيه، هذه ثلاثة أسباب لكتابة الكتاب.

قال: "ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال"؛ لأن الناس من يعتقد أن هذا القول المعين هو هدى مع أنه يكون من الضلال، وينكر ذاك القول ظنًا منه أنه ضلال مع أنه هو الهدى، فيحتاجون إلى بيان الهدى من الضلال.

"لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات"؛ فكثرة المتكلمين في هذه المسائل ينشرون ما يقولون فينتشر بين الناس أقوال لا حقيقة لها، ولا أصل، ولا فصل، فينتشر مع ذلك من الخواطر والأقوال التي تولدت عن ذلك، إما أنها نفس الأقوال، أو أنها أيضًا تتولد عن هذه الأقوال أقوال أخرى وخواطر، وشبه، وهكذا.

قال: "وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات"، هذه الشبه تسري في الإنسان، وتتقدم معه، فإذا استرسل معها؛ ربما يصل إلى اعتقاد فاسد؛ فيضل -والعياذ بالله، تَعَالَى- بذلك وحينئذٍ فيحتاج العبد إلى أن يعتصم بالكتاب والسنة.

▶ وأصناف المخالفين للكتاب والسنة:

أما الجاهل، والجاهل إما لكونه في الأصل جاهلًا فيكون جاهلًا بالكتاب والسنة فيخالف، وإما أنه عالم ولكنه لم يُوفق مع بذله وسعه واستفراغ جهده، اجتهد واستفرغ جهده، وبذل وسعه لكنه لم يُوفق إلى الصواب فيخالف.

مثل هؤلاء أي من عنده علم وبذل جهده واستفرغ وسعه في معرفة الحق ولم يوفق إليه، وخالف، ووقع في قول مخالف للحق، ووقع في بدعة، هل يعذر بذلك أم لا يُعذر؟يعذر، يرجى له العفو ويرجى له الأجر أيضًا على ما اجتهد.

- إذن الصنف الأول: جاهل إما لأنه جاهل أصلًا ولم يبذل شيء، وإما لأنه عالم ولكنه لم يُوفق للحق مع طلبه ذلك الحق.
- الصنف الثاني: هو معاند، لم يعظّم النصوص، فهو لا يعرف عظمة هذه النصوص، أتعرفون هذا المعنى؟ كثير من إخواننا يتكلمون إلى العوام، و إلى بعض المخالفين، ثم يذكرون نصًا ينتظرون من هذا العامي، أو هذا المخالف أنه بمجرد أن سمع النص يقول: سمعنا وأطعنا، فيفاجأ أنه يقول: الأحاديث كثيرة، والنصوص كثيرة، ومنها الصحيح، ومنها الضعيف، ومنها كذا ويبدأ يفصل.

يا رجل! أقول لك: قال الله وقال رسوله قف، فهذا النوع أحوج ما يكون لا إلى أن تذكر له النص، بل أن تعلمه تعظيم النص، وتعرفه قدر هذه النصوص، كيف سيقتدي بهذه النص وهو لا يدري أن هذه النصوص معظمة، وأن لها مكانةً، وكذا.

لكن مع الأسف الشديد أحيانًا بعض من خاطب الناس يوقعهم فيما لا ينبغي وهو لا يدري، فلا تتعجب من إنسان عاش في بيئة غير معظمة للنصوص ممن يتكلم، ويكثر الجدال لا تتعجب من أنه ربما لا يستجيب مباشرة، وهذا النوع يحتاج إلى تعظيم النصوص، وكذلك كثير من عوام الناس في هذا الزمان لا يعرفون قدر النصوص.

إذن هذان صنفان:-

- الصنف الأول: خالف لأنه جاهل بصنفيه.
- الصنف الثاني: معاند صاحب هوى، هذا ضال، يحتاج إلى أن يتعلم تعظيم النصوص، ويحتاج إلى توفيق من الله وهدى قلبه، وإلا فهو إنسان معاند ضال، وهذا النوع من الناس هو الذي يحتاج إلى المجالدة، وليس مجرد المجادلة، والأصل ألا نجادله، وألا نجالسه، وأن نهاجره ، ويحتاج الإنسان عندما يريد أن يكلمه إلى استفتاء أهل العلم.

الصنف الثالث من المخالفين: منافق، محاد لله ورسوله، وهذا لا يحتاج إلى معرفة.

(المتن)

قال -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى-: "فالكلام في باب التوحيد والصفات، هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا".

(الشرح)

"الكلام في باب التوحيد والصفات"، الكلام إما أن يكون من باب الخبر، وإما أن يكون من باب الإنشاء: أي افعل، لا تفعل، وهكذا.

أما الخبر: فعل فلان كذا، سمعت فلان يقول كذا، رأيت فلان يقول كذا، فلان صادق، فلان أبيض، هذه أخبار.

الفرق بين الخبر والإنشاء:

الخبر: هو ما يقبل التصديق والتكذيب لذاته، لماذا قلنا لذاته؟ لأنه قد لا يقبل التصديق والتكذيب إذا أضيف، فعندما نقول: أُخبر عن كذا، لا يقبل إلا الصدق.

إذن ما يقبل الصدق والكذب باعتبار ذاته هو الخبر، باب التوحيد في الأسماء والصفات من باب الخبر، أي ليس من باب الطلب أثر باب الطلب، لكن كل خبر بالنسبة لنصوص الكتاب والسنة- كل خبر يستلزم طلبًا، وكل طلب يستلزم أثرًا، الطلب أثر الخبر؛ لأن أثر الخبر أن نصدقه، هذا الواجب في الأخبار، والواجب في الإنشاء (الطلب) الانقياد.

فإذا أخبر الله عن شيء وجب علينا تصديقه، هذا الأثر أثر طلبي أم أثر خبري؟ هذا طلبي؛ لأنه مطلوب منك، فكل خبر يجب الإيمان به، فأنت مطالب بالإيمان به، فالتصديق واجب بهذا الاعتبار، وكل طلب يجب الانقياد له، وتصديق أن الله هو الذي أمر به وأن الله الذي طلبه.

إذن هناك تلازم بين الأمرين، لكن عند التجريد في الكلام، نقول: الخبر هو الذي يقبل الصدق والكذب باعتبار ذاته؛ لأنه باعتبار المخبر يختلف.

مثلما نقول عن الصفات: الصفة عند التجريد عن الإضافة والتقييد لها كلام، وعند إضافتها إلى الله لها كلام آخر.

كذلك الخبر عند التجريد عن المخبر نقول عنه: يقبل الصدق والكذب باعتبار ذاته، لكنه لا يقبل الصدق والكذب باعتبار من أضيف إليه، فيختلف.

إذن توحيد الصفات من أي باب؟ من باب الخبر، الدائر بين النفي والإثبات، النفي والإثبات تصديق؛ حتى لا تظن أن النفي تكذيب، والإثبات تصديق، "دائر بين النفي والإثبات"، فما نفاه الله وجب تصديق أنه منفي، وأن نقول: إنه منفي، وما جاء إثباته وجب تصديق أنه أثبته الله، وأنه يجب علينا إثباته، "الدائر بين النفي والإثبات" أي بين تصديقنا بنفيه أو بإثباته.

"والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب"، الأول توحيد الأسماء والصفات والثاني توحيد الألوهية، أي توحيد عبادة.

قال: "هو من باب الطلب والإرادة"، من باب الطلب يعني الأوامر والنواهي، افعل لا تفعل، والإرادة؛ لأنك تحتاج إلى القصد لفعل الشيء، ولكي نقرب القضية نقول: ما هو الإيمان؟

هو قول وعمل، القول الناحية التصديقية، والعمل هو الناحية الانقيادية، أقل الانقياد هو أن يكون في القول إرادة أو إخلاص، أول ما يبدأ الإنسان العمل -نتكلم عن الناحية العملية، وليس من الناحية العلمية وليس التصديق- أقل شيء يكون في قلبه الإخلاص، هذه الإرادة والقصد، ومن هناك نبدأ بنسج بقية العمل إلى أن يتم العمل في الظاهر، إلى آخر الأعمال.

الكلام ليس عن أصل الإيمان، ولكن عن بيانه، فالأصل في الإيمان في القلب: هو الانقياد والتصديق، وأصل الإيمان في الظاهر أيضًا: هو انقياد وتصديق، تصديق باللسان، وتصديق بالجوارح، كذلك عمل باللسان وعمل بالجوارح، سنرجع الآن إلى هذا.

الإيمان في الأسماء والصفات هو من أي النوعين؟ التصديقي، أم الانقيادي؟ التصديقي.

والإيمان بالشرع والقدر؟ انقيادي، أفيه تصديق أم لا؟ فيه تصديق، لذلك هنا قال: "الدائر بين الإرادة والمحبة"؛ لأن الإنسان يفعل الشيء وينبغي عليه أن يحب مراد الله، هل مطلوب مني أم لا؟ مطلوب، فإذا عمل بذلك انقاد.

إذن الإرادة من الانقياد والامتثال، والمحبة من الانقياد والامتثال، "وبين الكراهة والبغض"، يجب عليك أن تكره وتبغض كل ما نهى الله عنه وما أبغضه، وما حقره، وما قبحه.

نفيًا وإثباتًا، إذن رجعنا إلى النفي والإثبات لوجود هذا في جانب الخبر، وفي جانب الطلب، نفيًا، وإثباتًا إما لتلازم الطلب والخبر، وإما إثباتًا للفعل المطلوب قركه، في الإثبات إيجاب الفعل، وفي النفي ترك الفعل.

الكف فعل أم لا؟ فعل، وبالتالي في كل منهما نفيًا وإثباتًا هذا طلب، والله أعلم.

(المتن)

قال -رَحِمَه الله تَعَالَى-: "والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض، والحض والمنع، حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، معروف عند أصناف المتكلمين في العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان، وكما ذكره المقسمون للكلام من أهل النظر، والنحو، والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر، وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء أمر أو نهي أو إباحة".

(الشرح)

شيخ الإسلام ابن تيمية كما تلاحظون كأنه يذكر بعض المسائل التي يمهد بها لما يأتي ولذلك نحتاج إلى بيانها، وإلا فما نحتاج إلى الوقوف عند كل كلمة عادة. فشيخ الإسلام يقول: حتى الإنسان يستطيع أن يميز بين الخبر وبين الطلب، أيُّ إنسان يستطيع أن يميز بين الحب والبغض من جهة، وبين الحض والمنع من جهة، الحب والبغض هو ما يقوم في قلب الإنسان تجاه ما هو مطلوب، أو مرغوب عنه، ويفرق أيضًا بين الحض، يعني افعل، والمنع وهو لا تفعل، يستطيع أن يميز بين هذا وبين هذا.

قال: حتى إن الفرق بين هذا النوع يعني الخبر، والنوع الآخر أي الطلب معروف عند العامة والخاصة، كل إنسان يستطيع أن يعرف الفرق بينهما، معروف عند أصناف المتكلمين في العلم، يعني العلماء.

ما قال من أصناف المتكلمين ووقف؛ لأن، المتكلمين ليسوا علماء، الكلام علم أم ليس علمًا؟ "علم الكلام" كلمة خطأ، تقول: الكلام، المتكلمون وأصحاب الكلام، أهل الكلام، لا تقول: الكلام، الكلام، الكلام، المتكلمون وأصحاب الكلام، أهل الكلام، لا تقول:

حتى إن بعض أهل الفقه قال: إن الرجل إذا قال أوصي بكل ما عندي من كتب العلم الشرعي فإنه لا يدخل في ذلك كتب الكلام، لأنها ليست علمًا، وقال الإمام الشافعي -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى-: "حكمي في أهل الكلام-ما قال: في علماء الكلام- أن يضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم بالقبائل والعشائر ثم يُقال: هذا جزاء من أقبل على الكلام وترك الكتاب والسنة".

إذن ماذا يعني بأصناف المتكلمين في العلم؟ أصناف المتكلمين في الفقه، أصناف المتكلمين في التفسير، أصناف المتكلمين في العلوم.

قال: "كما ذكر ذلك الفقهاء في باب الأيمان"، هؤلاء من المتكلمين في العلم أم لا؟ منهم.

ماذا ذكروا في كتاب الأيمان؟ قالوا: إن اليمين إذا تعلق إذا كان اليمين يمين خبري يختلف عما إذا كان اليمين يمينًا خبريًا، متى يكون اليمين مكفَّرًا؟ الإنشائي، يقول: إن فعلت فأنا عليَّ كذا، لا أفعل كذا؛ لأن علي كذا.

أما إذا قال: رأيت فلانًا وحلف عليه يمينًا هذا مكفَّر؟ لا يكفر، كيف يُكفَّر؟ يعني إنه إذا خالف اليمين يحنث، فإذا قال: والله لأفعلن كذا، فلم يفعل، قال: والله لا أزور أختي، نقول له: زرها وكفِّر عن يمينك.

أما إذا قال: والله ليس لي أخت، لا يكفَّر، إن كان صادقًا فهو صادق، وإن كان كاذبًا فهذه يمين غموس، وطبعًا تتغلظ في باب الشهادات، وتتعلق بحقوق العباد وغير ذلك.

اليمين التي فيها الحنث هي الطلبية، فيها كفارة يمين وتنتهي المشكلة إلا إذا حلف أن يترك المعصية، ففعل المعصية؛ فعليه التوبة، مع كفارة اليمين.

وأما إذا كان في الخبر؛ فإنه ليس فيه كفارة يمين، أيهما أغلظ: ما فيه كفارة يمين أم ما ليس فيه كفارة يمين؟ ما ليس فيه لماذا؟

لأن الكفارة تكفر الذنب، لكن هذا ماله كفارة، وإنما عليه التوبة، فإن شاء الله تاب عليه وقبل توبته، وهذا أمره إلى الله، فإذا كان اليمين في حقوق العباد؛ تغلظ عليه، ويحتاج إلى الاستبراء، والتحلل من العباد.

إذن هل تستطيع التفريق بين اليمينين؟ هذا ميزه أهل العلم في الفقه في كتاب الأيمان، بعض الناس يقرأها الإيمان، وهذا خطأ.

وكذلك فرقوا بين إذا قال أحد: على الطلاق، وبين إذا قال: امرأتي طالق ونحو ذلك، فإذا قال: امرأتي طالق، يقولون له: ما نيتك؟ إنشاء، أم إخبار؟ واحد طلق امرأته قديمًا ثم أعادها، فسألته فقال: أنا طلقت زوجتي، يعني في القديم.

أو أنه ما طلق زوجته أصلًا، قال: طلقت زوجتي يعني الآن طلقها، يفرقون، هذا اللفظ واحد، لكن يصح أن يكون إنشاءً، ويصح أن يكون إنشاءً،

إذن من يميز من العامة، وهناك مواضع لا يميزها إلا الخواص، نحتاج إلى معرفة ذلك من الخواص.

"وكما ذكره المقسمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان"، يعني هذا الكلام فنون من العلم كل منهم ميزه بحسب نوع علمه، "فذكروا أن الكلام نوعان: خبر وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات" أيْ حصل أو لم يحصل، هذا الخبر، "والإنشاء أمر أو نهي أو إباحة"، طبعا هو قد يكون أوسع في هذا وهذا، لكن الكلام فيه نوع من الإجمال.

(المتن)

قال -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى-: "وإذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يُثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يُضاد هذه الحال، ولا بد له في أحكامه من أن يُثبت خلقه وأمره، ويؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته، ويُثبت أمره المتضمن بيان ما يُحبه ويرضاه من القول والعمل، ويُؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليا من الزلل".

(الشرح)

كذلك -بارك الله عليكم- طالما قد فهمنا هذه القضية، فالعبد إذا أمره الله بأمر؛ أحب ما أمر الله، وإذا كان يكره ما أمر به الله ويكره ما يُرضي الله؛ فهذا يدل على نفاقه، إذا أحب ما أسخط الله؛ يدل على نفاق فيه. إذن فمتى نحب ومتى نُبغض بالنسبة للشرع، نبغض ما أبغضه الله، ما نهى عنه، ما قبحه، نحب ما أمر به، ما أحبه، ما امتدحه، فالإنسان الذي يُبغض ما يمتدحه الله يدل على إشكال عنده في قلبه، كذلك إذا نفى الشيء ينفيه، وإذا أثبته، يُثبته.

ولكن هذا لا تكاد تجده إلا عند أهل السنة والجماعة' كل الفرق التي تُخالف أهل السنة والجماعة مخالفون في هذا الأمر، تجده في باب الإثبات والنفي غير ملتزم، لا أقصد غير فاعل، يقول: لا يلزمني ذلك، لماذا لا يلزمك؟ أليس الكتاب والسنة هما ما نتعلم عن الله وما نعرف عن الله مراده بهما؟

يقولون: لا، حتى لو جاء في الكتاب والسنة فمراد الله قد يكون مختلفًا، ومن هنا حصلت المفاصلة بين أهل السنة والجماعة، وغير أهل السنة والجماعة، وبعض هؤلاء يقولون: هناك ما يُخالف، وهناك نصوص أخرى، ويبدأ يخالف، ومن خلال النظر إن شاء الله -تَعَالَى- يتبين معنا شيء من ذلك.

فيقول: "ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل"، الإيمان بالشرع والقدر تكلمنا على المقصود منه، وستأتي زيادة بيان إن شاء الله.

(المتن)

قال -رَحِمَه اللهُ تَعَالَى-: "وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد، والإرادة، والعمل".

(الشرح)

لاحظ "هذا" إشارة الإيمان بشرعه، وقدره الخالي من الزلل، "وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له"، يعني هذا توحيد الإلهية.

(المتن)

قال: "وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول: يتضمن التوحيد في العلم والقول، كما دلت على ذلك سورة {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}".

(الشرح)

إذن أيهما الانقيادي؟ الألوهية، وأيهما التصديقي؟ الأسماء والصفات، ولكن كل منهما يستلزم الآخر.

(المتن)

قال: "كما دلت على ذلك سورة {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}، ودلت على الآخر سورة {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}، وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان يقرأ -عليه الصلاة والسلام- بعد الفاتحة في ركعتي الفجر، وركعتى الطواف وغيرهما".

(الشرح)

لاحظ معي أن سورة الإخلاص فيها الكلام على توحيد الله في الجملة، وفيها شيء من التفصيل في الصفات نفيًا وإثباتًا، وأما سورة {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ} فهي خالصة في توحيد الألوهية.

سورة الإخلاص فيها ما هو أوسع من ذلك، فقوله -تَعَالَى-: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}، فيها "الله" تدل على الإلهية، و"أحد" هو المستحق أو المتفرد باستحقاق العبادة، وما له من حق.

فإفراده بما يستحق هو ما دل عليه اسم الأحد: من الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات، وهذا الاسم قُدِّم في هذه السورة، ولذلك سميت سورة الإخلاص؛ لأن هذه السورة ليس فيها ذكر إلا لحقوق الله عز وجل أو لحقه فيما يُوصف به.

{اللَّهُ الصَّمَدُ}[الإِخلاص: 2]، والصمد هو من الأسماء الجامعة، فهو دال على توحيد الألوهية والربوبية، والأسماء، والصفات.

- فالصمد: هو الذي يصمد إليه الناس بحوائجهم، يعبدونه، يطلبون منه ، والصمد هو الغني عن خلقه.
- والصمد: هو الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، هذا غنى أيضًا، ومن معاني الصمد في غناه المطلق: بقية السورة.

{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص3: 4]، تفصيل لمعنى الأحد والصمد، فإن قال قائل: كيف فُصِّل في النفي؟ نقول: لأن معنى الصمد يظهر بهذا النفي، أرأيت لو أنك قلت: الله إله أكنت قد أتممت حق الله أم قصَّرت؟

مقصِّر؛ لأن حق الله في هذا لا يحصل إلا بالنفي والإثبات، فإذا قلت: لا إله إلا الله نفيت عن غيره حق الإلهية، وأثبته له وحده كاملًا، فإذا قلت: الله الصمد، ونفيت عنه ما يُضاد معنى الصمدية، والصمد لا يحتاج للولد، والصمد لا يحتاج إلى أن يكون له والد، فهو متفرد بالكمال -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- التام.

{وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} لا صاحبة، ولا شريك ولا عون، ولا ولي من الذل، وليس له مثيل، أو شبيه، أو ند، أو نظير، إلى آخره، هذا كله من معاني الأحد والصمد، وسيأتي شيء من التفصيل في ذلك.

قال: "وبهما" يعني سورتي الإخلاص "وبهما كان يقرأ -صلى الله عليه وسلم-" يعني أنه شُرع للعبد أن يقرأ في صلواته المسنونات مثل سنة الفجر، وركعتي الطواف، وغيرها من الصلوات تقرأ بهاتين السورتين.

بل كما تلحظون الشرع عُني بأن نقرأ نحن السور المتعلقة بالتوحيد، والاعتقاد، لاحظ غالب السور المسنونة في الصلوات تتعلق بذلك، قلما تكون سورة مسنون لك أن تقرأ بها إلا ويكون لها علاقة بالتوحيد والاعتقاد.

(المتن)

قال -رَحِمَه الله تَعالَى-: "فأما الأول: وهو التوحيد في الصفات، فالأصل في هذا الباب أن يُوصف الله -تَعَالَى- بما وصف به نفسه، وبنفي عنه ما نفاه عن نفسه".

(الشرح)

هذا الأول: وهو توحيد الله في الصفات، أما الثاني فسيأتي معنا في الصفحة رقم (165) أيْ بعد قرابة المائة والستين صفحة، هنا "أما الأول"، سيقول "وأما الثاني" بعد قرابة المائة والستين صفحة، ولذلك احفظوا هذا.

الأول: توحيد الأسماء والصفات، الأصل في هذا الباب أن يوصف الله -تَعَالَى- بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله -صلى الله عليه وسلم-، يعني بالنص، يعني ما يصلح فيه كلام أي واحد من الخلق كائنًا من كان بعد النبي، عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

إذن لا بد من التزام النص في صفات الله؛ لأنه أمر غيّب عن علم الخلق، أمر غيبي؛ لذلك قال الإمام أحمد في الأسماء والصفات: "ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله -صلى الله عليه وسلم- لا يُتجاوز القرآن والسنة"، هذا منهج النص، نفيًا وإثباتًا، ننفي ما نفوه، ونثبت ما أثبتوه؛ لأن هذا غيب، وبالتالي فنحن نلتزم ما جاء عنهم؛ لأن الرسل جميعًا على نفس هذه العقيدة لا تختلف.

قال: "فنثبت ما أثبته الله لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه" هذا واضح.

(المتن)

قال: -رَحِمَه الله تَعالَى-: "وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع ما أثبته من الصفات، من غير إلحاد لا في أسمائه، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع ما أثبته من الصفات، من غير إلحاد لا في أسمائه، ولا في آياته؛ فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته كما قال -تَعَالَى-: {وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَحْفَوْنَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَحْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفْمَنْ يُلْقِى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [فصلت: 40]".

(الشرح)

إذن كما أن طريقة الرسل في الكلام عن الله في النفي والإثبات التي يجب علينا العمل بها كذلك طريقة سلف الأمة وأئمة هذه الأمة، سلف الأمة: الصحابة، والتابعون، والمتقدمون، وكذلك الأئمة أتباع هؤلاء السلف، والذين ساروا على منهجهم، ودعوا إليه، ودافعوا عنه، وجادلوا عنه؛ حتى قضوا على ذلك، طريقتهم أيضًا إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف، ولا تمثيل، ومن غير تحريف، ولا تعطيل.

هذا الإثبات، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع ما أثبته من الصفات، من غير تحريف، ولا تعطيل، المقصود هنا أننا نثبت هذه الصفات على الوجه الذي جاء لا نتعرض لها بالتبديل، والتغيير، لا نفيًا ولا إثباتًا، إذا جاءت ثابتة نثبتها، جاءت منفية ننفيها.

فمن زاد على الإثبات وقع في التمثيل، والتشبيه، والتكييف، ومن نقص عن الإثبات الذي جاء في الكتاب والسنة وقع في التعطيل والتحريف، من زاد في النفي الذي جاء عن الله وقع في التعطيل، ووقع في الإلحاد، من أثبت ما نفاه وقع في الإلحاد أيضًا.

يقول هنا: "من غير تكييف"، التكييف: هو حكاية الكيفية، والتكييف قد يقع في الذهن بالتفكر والتأمل، وقد يتكلم الإنسان به، وقد يسأل الإنسان عنه، أيُّ هذه الثلاثة هي المنهي عنها؟ كلها، لا تفكر في الكيفية؛ لأنها طويت عنك، لا تتكلم في الكيفية، لا تسل عن الكيفية؛ لأنه لا يوجد جواب عند أحد بعد أن علمنا أن هذا الكيف أمر فوق عقولنا، لا يمكن للعقل أن يُدرك ذلك، هو من الخلق.

ولذلك الإمام مالك -رَحِمَه الله تَعالَى- لما قال له قائل: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}[طه: 5] كيف استوى؟ قال: "الاستواء غير مجهول"، يعني معلوم، الناس تعرف معني الاستواء، فيجب الإيمان به، "والكيف غير معقول"، لا يمكن للعقول أن تدرك الكيف، والإيمان به واجب؛ لأنه قد أخبر الله به بحسب ما علمنا وفهمنا، والسؤال عنه بدعة؛ لأنك سألت عن شيء لا يمكن بلوغه، وهو فتح باب فتنة، فليس كل سؤال بدعة، ولكن سؤال ما لا يمكن بلوغه هذا بدعه وفتح لباب الفتنة، أخرجوه؛ حتى ما يبقى.

"من غير تكييف، ولا تمثيل" يعني من غير قياسه -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- على خلقه، من غير تشبيهه بخلقه -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- لا تذكر له مماثلًا، لا تذكر لصفته مثلًا من صفات المخلوقين، لا تقل يد كيدي، ولا وجه كوجهي إلى آخره، وإنما قل: يد تليق بجلاله، وجه يليق به سبحانه، وهكذا.

لكن هناك فرق بين من غير كيف، وبين من غير مثل، تكلمنا على ذلك في الرد على الزنادقة والجهمية، وقلنا: أحدهما نفي للوجود، والآخر نفي للعلم، أيهما نفي للعلم؟ الكيفية، والمثل نفي للوجود، لماذا تنفي وجوده؟ لأنه لا وجود لمثل له، لا من ذاته، ولا من صفاته، ولكن الكيفية لا ننفي وجودها؛ لأنها موجودة لا يعلمها إلا الله.

ولذلك نحن إذا قلنا: من غير كيف، هذا نفي للعلم بها؛ لأنها غير معقولة، وأما المثل فإننا ننفيه لانتفاء وجوده.

"ومن غير تحريف، ولا تعطيل"، التحريف هو الميل بتلك الأسماء، والصفات، أو بالأسماء الدالة على الأسماء والصفات عما يليق بها، أو عما تستحقه، التحريف هو قلبها عما أريد بها، انحراف بتلك النصوص، والمقصود بالانحراف ليس أن تنحرف أنت، ولكن أن تأتي بالنصوص فتحرفها؛ ولذلك سمي تحريفًا.

النصوص تدل على شيء تقول: لا، هي لا تدل على هذا فتذهب وتجعلها دالة على شيء آخر، التحريف قد يكون في الألفاظ، وقد يكون في المعاني، هذه الأمة لم يقع فيها التحريف في الألفاظ في الجملة، وإن كان وقع في أفراد قليلة شاذة.

لكنه ما وقع في الطوائف الكبرى، ولا يعرف مذهبًا في طائفة من الطوائف إلا طائفة اختلف العلماء في كونها من هذه الأمة، هل هي من الثنتين والسبعين أم خارجها؟ إذا كانت خارجة من الثنتين والسبعين فليست من المسلمين، وإذا كانت من الثنتين والسبعين فهي مسلمة، لكن ضالة.

بقيت فرقة ليست خارج الثنتين والسبعين، ولا داخلة في الثنتين والسبعين، فهي الثالثة والسبعين، هي خارجة باعتبار، لكنها داخلة في الإسلام فقط، الشاهد من الكلام هي الفرقة الناجية، هذا من باب الطرافة، إن شاء الله، ما فيه مشكلة.

فقال هنا -رَحِمَه الله تَعالَى-: "من غير تحريف" مثل قولهم في (استوى) استولى، هذا معنى لا تعرفه العرب، وكذلك معنى الله إذا قال: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}[ص: 75]، يقولون: القوة، لكن القوة تعرفها العرب في اليد، فكيف اعتبرناها تحريفًا؟

- الأول: مخالفة للظاهر الإفرادي؛لأن استوى لا تأتي بمعنى استولى.
 - الثاني: مخالفة للظاهر التركيبي.

"ولا تعطيل" النفي، الله عز وجل قال: له يد، تقول: لا ليس له يد، أو تقول: الله له يد، يقول لك: لا أدري، هذا لا يصلح، المطلوب الإيمان نفيًا وإثباتًا، فإذا قال واحد: لا أنفي ولا أثبت، فكأنه قال: أنا عطَّلت.

إذن المعطل نوعان:-

- نوع نفي.
- ونوع امتنع، فلم يثبت، ولم ينفِ، لماذا؟ إما لأنه قال: أنا أجهل المعنى، أو أنا ورِع إلى آخره، هل يجوز هذا في كتاب الله أن يقول: لا أعلم هذا ثابت أم غير ثابت الله أثبته، لكن أنا لا أدري؟ هذا ما آمن بكتاب الله.

إذن المعطل هو:-

إما من نفي وتجرأ وقال: الله ليس له يد.

- وإما من قال: لا أدري.
- وهناك صنف آخر يقول: أنا أنفي أن يكون المقصود من هذه الآية أن لله يدًا، ولكني لا أعلم معنى الآية، فهذا مفوض من وجه، ونافي.

التعطيل صار هنا نوعين، النوع الأول نفي، والنوع الثاني: امتناع عن فهم المعنى؛ لأن هناك من يقول: أنا أنفي لكن أعرف المعنى الآخر، الذي قال: أنا أنفي وأعرف المعنى الآخر يعود إلى التحريف، والذي يقول: أنفي ولكن لا أعلم المعنى هذا هو المعطل.

الذي ينفى ولا يعرف المعنى عند المتكلمين هم السلف، المتكلمون يظنون أن السلف يعتقدون هذه العقيدة.

لذلك يقولون: نحن الآن على علم ننفي، ولكن نعرف المعنى، نتجرأ، فعندما يتوبون، ويؤوبون ويتراجعون، ويكتبون الرجوع عن المذهب الضال ويردون على أنفسهم في السابق.

يعودون إلى التفويض، ينفون ولا يعرفون، يقول: أنا أفوض هذا المعنى إلى الله، هذا ما هو مقصود لكن الله أعلم بمراده، هذه الهداية عندهم.

لذلك بعض الناس يستغرب لماذا يقعون في الحيرة؟ لأنهم لا في الأول وافقوا ولا في الثاني رجعوا، بل إنهم تخبطوا في الضلال في الأول، وفي الآخر.

قال: "وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه"، نفى عن نفسه النوم، والسنة، نفى عن نفسه العجز، نفى عن نفسه الولد، والصاحبة، والكفء، وهكذا.

قال: "مع ما أثبته من الصفات"، يعني أنهم ينفون لكن هذا النفي لا يكون مجردًا، ننفي ونثبت ما ثبت له من الصفات، ننفي عنه العجز، لكن نثبت له الحياة والقيومية.

ننفي ما نفاه عن نفسه من الصفات مع ما أثبته من الصفات، فنعتقد فيما أثبته الإثبات "من غير إلحاد"، الإلحاد: هو الميل بالآيات عما يجب لها، أو ما يجب فيها، يجب لها من حقوق، أو ما يجب أن يُفهم من معانيها.

كما قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}، هذا يدل على كثرة أسمائه، سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، {فَادْعُوهُ بِهَا} يعني بأي من تلك الأسماء التي نحتاج معها للنص لإثباتها، {فَادْعُوهُ بِهَا}، إذن متى ندعو؟ عندما نعلم الاسم أو قبل أن نعلم؟ بعد العلم به.

{وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ}، إما أن يدعونه بغير أسمائه، وإما أن يدعون أسماءه بغير ما أراد الله؛ فيجعلون أسماءه دالة على دالة على غير مراده، إما أن يعطلوا معانيها، وإما أن يجعلوا معانيها معانيها معاني أخرى يحرفونها، وإما أن يجعلونها دالة على التمثيل إلى غير ذلك.

{وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} وقال -تَعَالَى-: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا}.

لاحظ الأول تكلم عن الإلحاد في الأسماء والآيات، الإلحاد في الأسماء يشمل الإلحاد في الأسماء والصفات والأفعال؛ لأن كل على الأسماء وعلى الصفات وعلى الأفعال كذلك.

قال: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا}، كذلك الإلحاد في الآيات، فالملحد في الآيات إذا كانت تتضمن الأسماء يكون ملحدًا في الأيات. في الأسماء، وفي الآيات، وإذا كانت لا تتضمن الأسماء والصفات يكون ملحدًا في الآيات.

الكلام في الأسماء والصفات، فإذا ألحد في الأسماء والصفات يكون ألحد في الآيات، الأسماء بأي شيء تثبت؟ بالآيات، فمن ألحد في الأسماء فقد ألحد في الأسماء والآيات، هل الأسماء تثبت بغير النصوص؟ لا، إذن كل من ألحد في الأسماء فقد وقع في نوعي الإلحاد.

{إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا} وهذا فيه نوع تهديد شديد، إذن أولئك الذين يحرفون ويعطلون ويمثلون معرضون للوعيد، {أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، من الآمن؟

الذي آمن بما جاء عن الله على مراد الله نفيًا وإثباتًا، أما من ألحد وتجرأ، وقال أنا لا أؤمن بالمعنى لهذا اللفظ، اللفظ الذي آمن بما جاء عن الله على مراد الله نفيًا وإثباتًا، أما من أراد الله، خلاف ما يتبادر من النص إما تحريفًا أو تمثيلًا وغير لله معنى آخر وكذا، فانطلق يثبت على وجه خلاف ما أراد الله، خلاف ما يتبادر من النص إما تحريفًا أو تمثيلًا وغير ذلك، يقال فيه: {أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، الناس صنفان {اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}.

هذه الآية خطيرة جدًا تدل على خطر التصرف في القرآن فيما يتعلق بالعلم عن أسماء الله وصفاته، وأفعاله.

(المتن)

قال -رَحِمَه الله تَعالَى-: "فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ}[الشورى: 11]، ففي قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} رد للإلحاد والتعطيل".

إذن هذه طريقة السلف، وهي طريقة الرسل أنهم يُثبتون الأسماء والصفات، يعني التي جاءت في الكتاب والسنة مع نفي مماثلة المخلوقات؛ لأنه قد يعرض للذهن السقيم أحيانًا أن هذا الوصف الذي يثبت للمخلوق.

أما الذهن النقي أي قبل دخول أهل الكلام على الكلام في الصفات وغير ذلك الناس ما كان يتبادر لأذهانهم أن هذه الصورة التي أثبتها الله لنفسه هي نفس صورة المخلوق أبدًا، بل غالب عامة الناس عندما تكلمه عن الله يعظمه، ويقول: هذا ليس مثل المخلوق أبدًا، لكن إذا لم يكن عنده علم فقد لا يستطيع التفصيل في ذلك.

"مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتًا بلا تشبيه"، إثباتًا بلا تشبيه: يعني نحن نثبته لكن ليس على الوجه الذي يشبه المخلوقات، لماذا؟ لأننا عندما نسمع النص، فظاهره ليس فيه التشبيه، ولا يدل على التشبيه.

فعندما نثبت لله الرحمة ونعلم أن الله خلق الرحمة -التي هي مخلوقة بسبب صفة الرحمة فيه -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- الرحمة المخلوقة هي ما يتراحم به الخلق، أو ما يحصل من أسباب رحمة الخلق أو بسبب رحمة الخلق من الله -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- كل ذلك يسمى رحمة؛ لأنه مخلوق بصفة الرحمة، نعلم أن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة، فأنزل منها رحمة فبها يتراحم الخلق، خلق مائة رحمة، واحدة منها كل الخلق يتراحمون بها.

فأمك عندما كانت تراك في الليل عندك حمى فلا تستطيع أن تنام، تقول: يمكن أن تشتد الحرارة على الولد؛ فكل برهة تأتي بالماء لتبردك به، وتأتي بالأدوية، ويذهبون بك إلى المستشفيات، وإذا مرض مرضًا شديدًا تقطعت القلوب، هذه الأم كم جزء معها من تلك الرحممة التي نزلت؟

الطلاب: جزء واحد.

الشيخ: جزء واحد؟! هي مشتركة مع كل الخلق في هذا الجزء الذي نزل، هذا جزء من الرحمة التي خلقها الله من أجل رحمة العباد، هي لا تستغرق رحمة رب العالمين، هذه تأخذ جزء من الجزء الذي نزل من مائة رحمة خلقها الله من أجل رحمة العباد، وبعد ذلك يضم هذا الجزء إلى التسعة والتسعين جزءًا يرحم بها أهل الإيمان في الجنة.

فأنت تقول الله له رحمة، والعبد له رحمة، كيف يتصور الإنسان التشبيه، يمكن للإنسان أن يتصور الأم والابن، عندما تكبر الأم وتمرض مرضًا تحتاج معه إلى رعاية خاصة، رحمة الابن أنه يقول: أسأل الله أن تموت من غير أن تغضب عليّ.

ورحمة الأم: تسأل الله أن يعيش حتى لو ماتت هي، أليس كذلك، ليس هناك تشابه بين رحمة الأم ورحمة الابن وهما مخلوقان، وهما مشتركان في الجزء القليل جدًا من الرحمة التي نزلت.

فعندما نقول: الله يرحم، والعبد يرحم، أين التشبيه؟ لا يقع في ذهن الإنسان التشبيه أصلًا.

"من غير تشبيه"، شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية وفي بعض كتبه يقول: من غير تمثيل، التزامًا بالنص في أحد النصوص، وكذلك في باب الرد على المخالفين؛ حتى لا يقولوا أنت نفيت التشبيه، ونحن نقول التشبيه والوصف، يعني هم عندهم الصفة هي تشبيه، فإذا قلت: من غير تشبيه، يظنونك وافقتهم في نفي الصفات، فيستعمل معهم بحسب ما يحتاجون.

فنحن نقول: من غير تشبيه، نقصد بذلك أن ما نثبته لله لا يشبه ما يثبت للمخلوق مع علمنا بأصل المعنى، هذه مهمة.

"وتنزيهًا" يعني عند الإثبات لا نشبه، وعند النفي لا ننفي نفيًا نعطل به الصفات، وإنما ننزهه تنزيهًا بلا تعطيل، تنزيه بحسب النص أيضًا، نقف مع النص؛ حتى لا يقال لنا: {اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}.

كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ}[الشورى: 11]، فنفى وأثبت، ليس كمثله شيء في ماذا؟ في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله.

- الأول: كما قال تعالي: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} رد على المشبهة.
 - والثاني: {وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} رد على المعطلة.

{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، أيضًا ردٌّ على المعطلة؛ لأنه ليس كمثله شيء فيما يثبت له من الصفات.

{وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ}، أيضًا فيه رد على المشبهة؛ لأننا نثبت السمع والبصر اللائق به، فكل منهما فيه رد إما مباشر مطابق، وإما ملازم، يعني لزوم أو مطابقة.

قال: "رد للإلحاد والتعطيل" يعني في الإثبات، فهذا الجزء الذي يتعلق بهذا.

(المتن)

قال -رَحِمَه الله تَعالَى-: "والله -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- بعث رسله بإثبات مفصًّل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل كما قال تعالى: {فَاعْبُدُهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا} [مريم: 65]، قال أهل اللغة: هل تعلم له سميًا: أي نظيرًا يستحق مثل اسمه، ويُقال: مساميًا يساميه، وهذا معنى ما يُروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلًا أو شبيهًا".

(الشرح)

في هذا الموضع يقول: كيف كان الرسل يعاملون الأسماء والصفات، هذه إذن عقيدة جميع الرسل، أي أن كل الرسل كانوا على هذه العقيدة، الخلاف بين شرائع الرسل ليس في الأخبار، وليس في كل الأحكام، وإنما يكون في بعض الأحكام فقط.

وإلا فالأصل أن جميع الرسالات متوافقة، ثم بين هذه الرسالات بحسب المصالح، بحسب الأقوام، بحسب المواضع تختلف بعض الشرائع التي تتعلق بالأوامر، والنواهي فقط.

أما الأخبار فلا تختلف، بالنسبة للعلم عن الله متفقة، ولكنها متفاوتة في حجم العلم، أعلم الخلق وأعلم الرسل نبينا -عليْه الصَّلاةُ والسَّلامُ- وأكثر الأمم بلغها علم عن الله نفيًا وإثباتًا أمة محمد -صلى الله عليه وسلم-.

الرسل بعثهم الله بإثبات مفصل، ونفي مجمل، فلا يقال طريق محمد -صلى الله عليه وسلم- أو طريقة الصحابة فقط، بل جميع الرسل، ولذلك عندما تسمع مقالات الرسل ستجد هذا موجودًا فيه، ويكفي أن القرآن شاهد بذلك.

الإثبات المفصل؛ لأن الكمال يستحق التفصيل وأما النقص فيحتاج إلى الإجمال، فإذا قلت مثلًا لأخينا أحمد: كيف أنت؟ فأردت أن أمتدحه وقلت له: أنت طالب علم مجد، وأنت-ما شاء الله- سريع الفهم، واستمررت في هذا، كلما قلت تزداد الشهادة له بالكمال، أليس كذلك؟ بلى.

أما إذا قلت لطالب من الطلاب: أنا أتوسم فيك أنك لست غبيًا، ولا ساذجًا، ولا أحمقاً، وبدأت أتكلم في هذا، فضلا عن أقول: لست أحمق الناس، ولا أكذب الناس ولا...فضلا عن الفواحش.

هل هذا النفي جيد؟ ماذا سيفعل؟ سيقول: ليته سكت، لقد أساء، فكثرة التفصيل في النفي في غير محله إساءة.

لكن لو قلت لإنسان: أنت قوي الحافظة بحيث لا تنسى، نفيت النسيان، لكن لتكميل الحافظة، يعني أنني أقول له: أنت قوي الحافظة، يمكن أن يكون ينسي أحيانًا، لكن فلان قوي، لا ينسى أبدًا، نفيت، هذا النفي لأجل النفي أم هو عبارة عن إثبات، حقيقة النفي هذا هو إثبات.

عندما أقول أنا: حي قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، حياة كاملة بحيث لا ينقصها حتى السنة، أقل النعاس، أهذا تكميل لمعنى الحياة أم تنبيه على نفي النقص فقط؟ تنبيه على معنى الحياة؛ حتى أفهم معنى الحياة بشكل كامل؛ لذلك يأتي النفي لإثبات كمال الضد.

لماذا نأتي بالنفي المفصل؟ نفصل في النفي عندما نحتاج إليه، {الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص2: 4]، أو مثلًا كما ذكر أشياخنا، عرضت شبهة، هناك فرية نحتاج إلى نفيها مثل: فرية الولد، وفرية الصاحبة، وأسباب تلك الشبهات.

هنا قال في قوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا} قال: النظير الذي يستحق مثل اسمه، المقصود هنا كما ذكر أيضًا عن ابن عباس، مثلًا أو شبيهًا كما قالت عائشة –رضي الله عنها- عن زينب بنت جحش ضرتها قالت: "فعصمها الله بالورع، وهي التي كانت تساميني من بين نساء رسول الله -عليه الصلاة والسلام- ".

ما معنى تساميني؟ أي أنها كانت نظيرًا لها في الجمال، أي قريبة منها في القياس، {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} يعني من يمكن أن يكون نظيرًا له أو شبيهًا}

(المتن)

قال -رَحِمَه الله تَعالَى-: "{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ}[الإخلاص3: 4]، وقال -تَعَالَى-: {فَلا تَجْعَلُوا لِلّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}[البقرة: 22]، وقال -تَعَالَى-: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ}[البقرة: 165]".

(الشرح)

المقصود هنا اتخاذ الند؛ لأنه لم يتخذه ندًا إلا لاعتقاد حق له كحق الله ففيه نوع تشبيه.

(المتن)

"وقال -تَعَالَى-: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}[الأنعام100: 101].

وقال -تَعَالَى-: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ}[الفرقان1: 2]".

(الشرح)

{وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا} أي أن هناك تهمة، هناك من تكلم، النصارى، وكذلك المشركون جعلوا لله البنات، أو جعلوا له من الجن نسبًا، وبالتالي فمثل هذا يحتاج إلى نفي؛ حتى يرد على هؤلاء.

وكذلك ليس له شريك في الملك؛ لأن ملكه -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- جميع الخلق، والملك إذا كان واسعًا فقد يتوهم الإنسان أنه يحتاج إلى شركاء؛ حتى يديروا هذا الخلق، فهو ليس له شريك في الملك.

(المتن)

"وقال -تَعَالَى-: {فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانُ

مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُحْلَصِينَ}[الصافات 149: 160] إلى قوله:{سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}[الصافات180: 182].

فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون، وسلم على المرسلين؛ لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك، وحمد نفسه إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع المخلوقات".

(الشرح)

نحن سنقف عند هذا الموضع، ولكن سنشرح الكلام في هذا، ويكون هذا آخر ما معنا إن شاء الله في هذه الليلة.

الآن تكلم عن قضية النفي وبيَّن أن النفي إنما يكون على وجه الإجمال، لا يكون على وجه التفصيل، ومع ذلك فكل نفي ورد فقد ورد بسبب، يعني لا يأتي النفي هكذا من أجل الامتداح بالنفي، وإنما يكون الامتداح بالإثبات، أو يكون النفي من أجل بيان كمال الإثبات أيضًا.

لكن هنا الآيات كما مر معنا في المواضع المختلفة نفي الولد، ونفي الزوجة، والوالد، والشريك، والند إلى آخره، فهذا كله كما ذكرنا له أسبابه، لكن هناك موضعان أريد أن أقف عندهما قليلًا.

الأول:

قال هنا: {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ}، إما أن يكونوا الرسل، وإما أن يكونوا من اتبعوا الرسل فيما وصفوا، {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ}.

إذن فقد نزه نفسه عن كل وصف يصفه به واصف، إذن الأصل تنزيهه عن أوصاف الواصفين، أم قبول أي وصف من الأوصاف؟ الأصل التنزيه.

يُقبَل الوصف إذا كان واردًا عن الرسل؛ لأن عباد الله المخلصين إن كانوا هم الرسل فهذا واضح، وإن كانوا أتباعًا للرسل فقد اتبعوا الرسل في ذلك، إذن الأصل عدم قبول أي كلام في صفات الله نفيًا وإثباتًا؛ لأنه {سُبْحَانَ اللّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} نفيًا ويكون إثباتًا.

المتكلمون عندما أرادوا أن يتكلموا في صفات الله رجعوا إلى ما جاء به المرسلون أم عطلوا ما جاء به المرسلون، وشغّلوا عقولهم في ذلك، زعموا؟ لا سبيل إلى معرفة صفات الله إلا عن الله وعن رسول الله، إذن (سُبْحَانَ اللّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلّا عِبَادَ اللّهِ الْمُخْلَصِينَ}.

۔ الثاني:

{سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُون * وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ} فنزه نفسه عما يصفه به الواصفون؛ لأنهم يصفونه بما لا يعلمون، لا يصل العلم إلى معرفة وصفه.

في آية الكرسي: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ}[البقرة: 255]، من أين للمتكلمين أن يعلموا بالغيب الذي هو صفة وإثباتًا ويحكموا به عقولهم، مع أنه {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ}؟

من أين لهم أن يعلموا أنهم أصابوا فيما هم يخالفون ظاهر القرآن الكريم، وظاهر السنة النبوية؟ من أين لهم أن يعلموا أن المتبادر من القرآن (ظاهره) ليس هو المراد، والمراد شيء آخر إن كان الكلام على التأويل؟

إذن فالأصل في الكلام عن الله في أسمائه، وصفاته، وأفعاله ما جاء عن الله وعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يُتجاوز القرآن والحديث، وهذا كلام الإمام أحمد.

فنلحظ هنا الإثبات والنفي، قال: {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ}، والآية سردها ابن تيمية -رَحِمَه الله تَعالَى- في الكلام عن النهي؛ لأنه سيأتي بعد قليل: "وأما الإثبات المفصل" إذن من نفى عن الله وعن رسول الله محرفًا، أو معطلًا على وجه التفويض حشر مع أي قسم؟

الآية ذكرناها قبل قليل، {أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[فصلت: 40]، أي أنكم نوعان:

- النوع الذي سيأخذ ما جاء عن الله وعن رسول الله كما هو.
- والنوع الثاني الذي خالف، واحفظوا هذه الآية جيدًا، هذه نصوص قرآنية، وقلنا: القرآن والسنة وافيان بما يحتاجه المسلم من ذلك.

نكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وأصحابه أجمعين.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

أسئلة على شرح الدرس الأول

(السؤال)

يقول أحد الإخوة: ألف بعض الأشاعرة كتابًا سماه نقد التدمرية، فهل فيه رد علمي أم لا؟

(الجواب)

هذا لا يحتاج في الحقيقة، جزى الله السائل خيرًا يبدو أنه يريد أن ننبه الإخوة أن هناك ردًا، وقد أعجبني جواب أحد إخواننا عن هذا الكتاب، قال: هذا الكتاب ككتابات الأطفال، مثل كتابات الأطفال، أتلعب مع الكبار؟ لا يصلح، ليته سكت على الأقل حتى لايقبّح نفسه.

رجل عملاق، كبير جدًا مائة متر في السماء، وهو طوله ثلاثة سنتيمترات، وقال سأصارعه، يا أخي لو بقيت بعيدًا! عندما يكون الفرق كبيرًا فالمقارنة صعبة، فنحن نقول: الحمد لله أنه دخل في هذا الخط؛ حتى يحترق، اقترب من الشمس كثيرًا.

هل تذكرون الكلام عن الشمس، كان جده قمرًا، وكان أبوه نجمًا، وكان هو شمسًا، {فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً}[الإسراء: 12].

(السؤال)

أحسن الله إليكم، بعض الإخوة يسألون عن قوله -رحمه الله-: "فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا"، يسألون لماذا كرر الإرادة في قوله: "الدائر بين الإرادة والمحبة"، ولم يذكرها عند قوله: "وبين الكراهة والبغض"، مع أن الإرادة تدخل في المحبوب وتدخل في المبغض.

(الجواب)

الأصل أن الحب يحصل بطريقتين:

- عصل جبلة.
- ويحصل اكتسابًا.

فمن حصل له الحب ابتداءً فهنيئًا له، ومن لم يحصل له الحب ابتداءً، اكتسبه، في الأول لا يحصل بإرادة، ولكنه مأجور على استبقائه واستصحابه، وهذا نوع إرادة، والثاني يحتاج إلى إرادة جازمة؛ ليكتسبه، وهو مأجور على الجانبين.

(السؤال)

أحسن الله إليكم، يقول: هل يجوز التوسل بالنبي -صلى الله عليه وسلم- بعد موته؟

(الجواب)

التوسل بالنبي -صلى الله عليه وسلم- إن كان المقصود بالتوسل به التوسل بحبك له باتّباعك له فهذا توسل مشروع، كما قال الله -تَعَالَى- عن أولئك القوم: {رَبَّنَا آمَنًا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرّسُولَ}، هذا توسل: يعني يا رب: نقدم بين يدي دعائنا أننا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول، وهذا يقوِّي ظننا ويحسِّن ظننا أنك ستستجيب لنا، {رَبَّنَا آمَنًا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرّسُولَ فَاكْتُبُنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ} [آل عمران: 53].

فاتباعك للرسول -صلى الله عليه وسلم- هو وسيلة عظيمة، حبك للرسول -صلى الله عليه وسلم- والذي قد يسبق الاتباع وقد يكون سببًا في زيادة الاتباع كذلك، أما حبك الذي لا يزيد في الاتباع بل يؤدي إلى الابتداع، فهذا ليس حبًا صحيحًا.

(السؤال)

يقول: إذا بذل الإنسان وسعه في طلب الحق، لكنه لم يصل إلى الحق، فاعتقد عقيدة المبتدعة من الأشعرية أو الماتريدية فضل، هل هذا معذور مع أنه لا يعاند؟

(الجواب)

نضرب على ذلك من الأمثلة بجماعة: أبو الحسن الأشعري كان خاله معتزليًّا وتحمل عنه عقيدة المعتزلة، عاش عند خاله زمنًا طويلًا؛ حتى علم أصول المعتزلة وفروعهم، وتفاصيل علم الكلام إلى آخره، ثم بعد ذلك أراد أن يترك ما هو عليه وأحب أن يتبع السنة، كان عنده علم تفصيلي في مذهب المعتزلة، وغير المعتزلة من الضالين، وليس عنده علم مفصل في مذهب السنة، فرجع إلى ما استطاع، وربما بشكل تدريجي حتى عرف ما عرف، ووصل في بغداد لقي الحنابلة، وكان عندهم من العلم التفصيلي أكثر مما عنده، فرجع على ما استطاع من ذلك وبقي عنده شوائب.

وتبعه من تبعه فقط على الشوائب من يُسموْن بالأشعرية، ثم بنوا عليها؛ حتى حرفوا ما كان عليه أبو الحسن الأشعري؛ فهو خير منهم جميعًا، أي أن أبا الحسن الأشعري أفضل من كل من تبعه ممن ينتسبون إلى الأشعرية من الأتباع المقلدين.

لكن من هؤلاء أيضًا من كان قريبًا من أبي الحسن الأشعري في الخير مثل: البيهقي، والباقلاني، هؤلاء كان عندهم كثير من الإثبات إلا أنهم اجتهدوا في تحصيل الحق، ولكنهم لم يوفقوا إلى كماله، فيرجى لهم العفو والأجر على ما اجتهدوا عليه، والله أعلم.

(السؤال)

أحسن الله إليكم، يقول: هل الأشاعرة من أهل السنة والجماعة؟ أم أنهم كفار؛ لأنهم ضلوا في باب الصفات؟ الرجاء التوضيح.

(الجواب)

لا هذا، ولا هذا، ليس كل من ليس من أهل السنة والجماعة كافر، بل أهل السنة والجماعة إحدى ثلاث وسبعين فرقة كلهم مسلمون بإجماع السلف، ما خالف السلف جميعًا في كون هؤلاء جميعًا مسلمين.

من قالوا بأنه ليس مسلمًا؟ مثل: الجهمية قالوا: ليس من الثنتين والسبعين فرقة، ومثل الروافض، ومثل الخوارج، منهم من جعلهم من الثنتين والسبعين فرقة، ما خالفوا في ذلك، فنقول: الأشاعرة من الثنتين والسبعين فرقة ليسوا من أهل السنة والجماعة، وإن أرادوا ذلك ورغبوا فيه.

الواقع -يا إخواني- أن أولئك أصحاب الفرق: المعتزلة وغيرهم هؤلاء ما كانوا ينتسبون إلى السنة والجماعة، طبعًا خرج الخوارج في زمن علي بن أبي طالب، وإن كان أولهم من قتل عثمان بن عفان عمليًا، وأول شرارة كانت في زمن النبي -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في حنين، قاتلهم علي بن أبي طالب في وقعتين كبيرتين، هؤلاء لم ينتسبوا إلى الصحابة، بل كانوا يتبرءون منهم.

وخرج الروافض تبرءوا من الصحابة أولهم السبئية، الذين أحرقهم علي بن أبي طالب ثم علم بحرمة الإحراق، واستمرَّ هؤلاء، وهؤلاء أعدى طائفتين للإسلام، وهؤلاء جميعًا يتبرؤون من الصحابة ولم ينتسبوا إلى السنة والجماعة.

ثم جاء بعد ذلك القدرية، قالوا بالقدر، وهؤلاء أيضًا لم ينتسبوا إلى السنة والجماعة، وجاء كذلك من خالفهم من الجبرية فلم ينتسبوا إلى السنة والجماعة، وجاء من حادً فرقة الخوارج فقال بالإرجاء، وهذا النوع منهم من انتسب إلى السنة باعتبار، ولكنه خالف باعتبار؛ لأنه ضاق عطنه بنصوص الوعيد فلم يُعملها، وانشرح صدره لنصوص الوعد فأعملها.

ولكن الذين أذكرهم هؤلاء ليس لهم منهج ثابت، وإنما وقعوا فيما وقعوا فيه، وأقصد بذلك أهل الكوفة، أما المرجئة الغلاة (الجهمية) فلم ينتسبوا إلى الصحابة، ولم ينتسبوا إلى أهل السنة والجماعة، وجاء المعطلة من الجهمية والمعتزلة فلم ينتسبوا إلى أهل السنة والجماعة.

وبقي ذلك إلى أواسط القرن الثالث، أي بعد المائتين، حتى ظهر محمد بن سعيد بن كلاب، والحارث المحاسبي بتلك المرحلة، فهؤلاء انتسبوا إلى أهل السنة والجماعة، ونسبوا ما هم عليه من أخطاء إلى أهل السنة والجماعة، وجاء داود بن علي، وكذلك انتسب وقال ببعض ما قال به محمد بن سعيد بن كلاب، ونسب ذلك إلى أهل السنة والجماعة.

ابن كلاب كان طبعًا من أهل البصرة، وذاك كان من أهل سمرقند، والماتريدي أيضًا كان من أهل سمرقند، لكنه كان بعد المائة الثالثة، وكان أيضًا ينسب ما يقول به إلى أهل السنة والجماعة.

وجاء أبو الحسن الأشعري وقال ما قال، وقال: هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وأتباع هؤلاء يدَّعون أن ما هم عليه مذهب أهل السنة والجماعة.

فهناك فرق بين ما قبل ذلك وبعده، هؤلاء الضلال ما كانوا ينسبون ما كانوا عليه إلى أهل السنة والجماعة، ومن جاء بعدهم ظن أن ما كانوا عليه من كلام أهل السنة والجماعة، وذكروا أقوالًا زعموا أن السلف أجمعوا عليها، ولم يقل منها السلف شيئًا، وبعضهم ذكر عن السلف في المسألة أكثر من قول، وليس للسلف إلا قول واحد مخالف لكل الأقوال التي ذكروها؛ لجهلهم بذلك.

فهؤلاء الذين انتسبوا إلى السلف، والذين هم أصول الأشاعرة الآن كان عندهم علم مفصل في مذاهب الفرق المختلفة الضالة، فلما ردوا يعني محمد بن سعيد بن كلاب كان له كتاب اسمه: "الرد على المعتزلة"، وله ردود.

كذالك أبو الحسن الأشعري كتب ردودًا، الأشاعرة، والكلابية، والماتريديه، كتبوا ردودًا على تلك الفرق بظنهم أنهم ينصرون أهل السنة والجماعة، فحصل منهم حرب على أولئك وكان منهم شيء من الخير في حربهم، لكنهم لم يوفقوا إلى معرفة مذهب أهل السنة والجماعة.

وحينئذٍ فلا نقول: هم من أهل السنة والجماعة، ولكن نقول من اجتهد منهم فاستفرغ وسعه، وبذل جهده طلبًا لمعرفة الحق؛ فهو مأجور على ما عنده من اجتهاد، ولكنه يرجى له العفو عن ما وقع فيه من خطأ، ولكن لا نقول: هو من أهل السنة والجماعة.

كما أن الإنسان ربما لا تصله دعوة الإسلام، فنقول: إنه لا يعاقب بكفره ما لم تبلغه دعوة الإسلام، وإنما يقام: له امتحان يوم القيامة، ومع ذالك لا نقول: إنه مسلم.

(السؤال)

ما هو الدليل النقلي أو العقلي على ثبوت الكيف لصفة الرب سبحانه وتعالى؟

(الجواب)

المقصود بالكيف: كنه الصفة، حقيقة الصفة، فإثبات الصفة دليل على أن الصفة لها كيف، هذا المقصود بالكيف الذي نثبته، ولسنا نثبت كيفًا نعلمه، نحن نثبت حقيقة الصفة.

(السؤال)

أحسن الله إليكم، يقول: ما الفرق بين المنطق والكلام؟ وما أهمية دراسة المنطق؟

(الجواب)

لا ينبغي على المسلم، هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر، ينبغي عليه أن يتركه، المنطق هو عبارة عن المجادلة والمحاجة، طبعًا علم الكلام بزعم أهل الكلام: هو معرفة أدلة مسائل الإيمان بالأقيسة العقلية، أو بالأدلة العقلية، وهذا كلام غير صحيح؛ لأن الأدلة العقلية ينبغي أن تكون موافقة للنصوص الشرعية، العقل الصريح موافق للنصوص، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على كل هؤلاء بـ"درء التعارض".

المنطق هو قريب من علم الكلام، ويعتمد المحاجة، وإن كان الإنسان في محاجته مبطلًا، ونضرب مثلًا لذلك: واحد قال: أريد أن أتعلم منطق، في اليونان لا يكون الإنسان محاميًا في القضاء إلا عندما يتعلم المنطق، فطلب من أحد المناطقة أن يعلمه المنطق، فاشترط عليه أن يعطيه خمسين دينارًا بعد أن ينهي التعلم، وخمسين دينارًا أخرى بعد أن يرافع أول مرافعة يغلب فيها خصمه، أي مائة دينار.

انتهى من التعليم وخرج التلميذ، وكان نجيبًا، وطال به المقام، ولم يقم بأي مرافعة، فجاءه المدرس، وقال: أريد الخمسين دينارًا، قال: الشرط أني أرافع، قال: إذن أقاضيك، فذهبا إلى القاضي، وكل منهما منطقي.

فقال القاضي لهما: كلاكما منطقي، فليتكلم الأستاذ.

فقال الأستاذ: بيني وبينه عقد: أن يدفع خمسين دينارًا، ومع أول مرافعة إذا كسب المرافعة، دفع لي خمسين دينارًا أخرى، وإذا خسر؛ دفعها لي أيضًا.

فقال له القاضى: كيف يدفعها لك على الصورتين؟

قال: إذا خسر المرافعة، دفعها بمقتضى الحكم؛ لأنه خسر، وإذا كسب المرافعة دفعها بمقتضى العقد.

فقال القاضي للتلميذ: تفضِل، وكان تلميذًا نجيبًا، قد علمه الأستاذ جيدًا.

فقال التلميذ: أيها القاضي: لا يجوز أن يقضي القاضي بقضاء وبنقيضه.

قال القاضى: كيف ذلك؟

فقال: إذا أنا خسرت المرافعة، فليس علي شيء؛ لأن العقد يشترط أن يكون على ربح المرافعة، وإذا أنا ربحت المرافعة، فلا يجوز للقاضي أن يقضي بالشيء وبنقيضه، حكمت عليَّ بأني كسبت، ثم حكمت علي بأني خسرت في الآن نفسه، فطردهما!! هذا المنطق.

(السؤال)

هل يجوز القول: إن الله يضر، ومن أسماء الله الضار؟

(الجواب)

ليس من أسماء الله الضار، وقضية أنه يضر أو لا يضر، نحن نتأدب مع الله في الوصف، الضر، والنفع بيد الله، ولكن لا نقول: الله يضر، هذه الكلمة غلط، لكن هل يحصل نفع أو ضر بدون الله عز وجل؟ الضراء والسراء بيد الله، لكن لو قلت: الله يضر؛ كنت قد أغمضت العين عن أمر مهم، هو أن كل ما يحصل في الدنيا هو بمشيئة الله، وبإرادة الله، وبخلق من الله، ما من شيء منه ضر محض.

بل أعظم الضرفي الدنيا جسر إلى أعظم النفع، هذا الضرعبارة عن قنطرة بينك وبين الخير، فالقتل الإنسان يعتقده شرًا، فإذا قتل الإنسان في سبيل الله حصل عليه شراعتباري، أي باعتبار أنه تضرر جسده، وأما باعتبار ما سيكون هل تضرر أم انتفع؟ انتفع.

القتال والحرب شر باعتبار زهوق الأنفس، وما يحصل من الدمار وكذا، ولكن باعتبار ما سيكون الجهاد في سبيل الله خير ونفع، وهكذا.

فما من شرخلق إلا وفيه من الخير أضعاف أضعاف، إذن ليس هناك شر محض، وإنما الشر باعتبار ما وقع عليه الشر فقط، وليس باعتبار فعل الله، ففعل الله عز وجل فيه الحكمة، وهذا إن شاء الله -تَعَالَى- سيكون له بقية بيان في الفصل الثاني، الذي بعد الصفحة الخامسة والستين.

وصلى الله، وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وأصحابه أجمعين.

